Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

واقــع الصناعات التحويلية وسبل الحد من الاقتصـــاد الريعـــي في العراق (رؤيـــة مستقبليـــة)

م. بهاء أنور حبش	م. شهاب أحمد اسماعيل	م. زياد عزالدين طه
كلية الادارة والاقتصاد	كلية الادارة والاقتصاد	كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت	جامعة تكريت	جامعة تكريت
bahaa111@tu.edu.iq	Shehab81@tu.edu.iq	Ziad2015@tu.edu.iq

Received :19/6/2019 **Accepted :7/10/2019** **Published :April / 2020**

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلـــص البحث:-

تأتي "الصناعات التحويلية" في بداية التفكير لدى من واضعي السياسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة وفي الدول النامية، إذ تعد الصناعة التحويلية المحرك الأساس للتنمية الصناعية والاقتصادية عبر أدائها ودورها الفاعل في تكوين الناتج المحلي، فضلاً عن المميزات الكثيرة التي يتصف بها هذا القطاع والتي تؤثر بشكل كبير على التنمية المستدامة، وفي دورها المؤثر في حماية الصناعة الوطنية من خلال زيادة الصادرات، وتقليل الاستيرادات.

ويعد العراق احدى الدول الذي يعتمد في اقتصاده على النفط اعتماداً كلياً في توفير الاحتياجات ومستلزمات الدولة، ويشير هذا الأمر الى خطورة الوضع الاقتصادي ليس بالنسبة للعراق فحسب بل لكافة الدول التي أضحت معتمدة على النفط في إعداد برامجها وخططها في ظل التراجع الحاد في أسعار النفط, وذلك نتيجة لأسباب سياسية واقتصادية، ولعدم استغلال الوفرة المالية التي تحققت من الارتفاع المفرط في اسعار النفط في السنوات الاخيرة.

ومن هنا تأتي أهمية البحث من واقع وأهمية "الصناعات التحويلية" في العراق للمدة (2003 – 2014)، وكذلك في محاولة لإيجاد السبيل للحد من الاقتصاد الريعي الذي تعتمد عليه الدولة وبشكل كبير. وبيان واقع "الصناعات التحويلية" خلال الفترة 2003 – 2015، ويتبع البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب للبحث، وقدم البحث مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها لم تكن مساهمات مؤشرات الصناعة التحويلية في تطوير الاقتصاد العراقي بالمستوى المطلوب في كافة السنوات المحصورة بين 2003 – 2014، ولهذا السبب يعد العراق الاقل نمواً في العالم، كما أوصى البحث بضرورة تشجيع القطاع المحلي والعربي والاجنبي على الاستثمار في العراق وخصوصاً في المشاريع الصناعية عن طريق تبني سياسات جديدة للترويج والاستثمار.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ واقــع الصناعات التحويلية

المقدمـــــة :-

يقع قطاع "الصناعات التحويلية" سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء في صلب اهتمامات واضعي ومخططي السياسات الاقتصادية، نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وسمات فاعلة في تعزيز التكامل الاقتصادي وفي تحقيق التنمية المستدامة وكذلك في إرساء دعائم القاعدة الإنتاجية التي تساهم في سد حاجات الاستهلاك المحلي واحلال الواردات فضلاً عن تحسين الميزان التجاري من خلال النشاط التصديري، ومن ثم في تنويع مصادر الدخل.

إن الإخفاق الصناعي في العراق هو بالتأكيد، ليس وليد مرحلة معينة بقدر ما هو سلسلة من الإخفاقات شهدتها المراحل السابقة، وذلك بسبب الاعتماد الكبير والكلي على الاقتصاد الريعي المتمثل بالنفط، وهو ما يؤشر الى خطورة الوضع ليس للعراق فقط بل لكافة الدول التي تعتمد في اقتصادها على النفط فقط، فضلاً عن عدم استغلال ارتفاع اسعار النفط في السنوات الاخيرة لمحاولة بناء قاعدة قوية. لذلك فإن أي محاولة في التفكير حول المقترحات وآليات عمل للنهوض بواقع الصناعة التحويلية يتطلب استيعاب وفهم كافة المتغيرات الحالية ومحاولة وضع الاساليب اللازمة للحد من الاقتصاد الريعي، وتسخيرها باتجاه وضع المسارات والتصورات المستقبلية للتنمية الصناعية في العراق، لهذا يحاول البحث في ايجاد التفكير المنهجي لتأشير ملامح تطوير الصناعة التحويلية اعتماداً على التجارب الماضية التي مر بها العراق وعلى مدى نصف عقد من الزمن من أجل الاستفادة منها .

- منهجيـــة الدراســـة :-

أولاً :- مشكلـــــة البحث :-

تكمن مشكلة البحث في ضرورة بيان الواقع الحالي للصناعات التحويلية ومدى أمكانية النهوض به بالشكل الذي يحد من الاعتماد على قطاع النفط كمصدر رئيسي للدخل وبالتالي يكون الاقتصاد العراقي رهن التذبذب الحاصل في اسعار النفط في السوق العالمية .

ثانيـــاً :- فرضيـــة البحث :-

هناك العديد من التحديات التي تواجه "الصناعات التحويلية" وتُعيق من تقدمها في المستقبل، واقتصار العراق على الاقتصاد الاحادي الريعي المعتمد كلياً على النفط، وما مدى أهمية تلك الصناعات في الحد من هذا التوجه وتنويع مصادر الدخل.

ثالثـــاً :- أهميـــة الدراســـة :-

تكمـــن أهميـــة ابحث في النقاط الاتية :

1. مدى فاعلية واهمية "الصناعات التحويلية" على مستقبل الاقتصاد في العراق.
2. رسم مسار التنمية الاقتصادية من خلال الاهتمام ب "الصناعات التحويلية" والحد من الاقتصاد الريعي.
3. تبرز الحاجه الى تحديد الاستراتيجيات والسياسات التي ينبغي العمل في ضوئها لتنمية "الصناعات التحويلية" والحد من سبل الاقتصاد الريعي.
4. محاولة الوقوف على الواقع الحالي للصناعات التحويلية، وتحديد سبل الحد من الاقتصاد الريعي في العراق.

- رابعـــاً :- أهـــــداف البحث :-

تكمـــن أهـــداف البحث في النقاط الاتية :

1. بيان مؤشرات وواقع تطور "الصناعات التحويلية" في العراق خلال السنوات 2003 - 2014.
2. بيان المعوقات التي ادت الى اعاقة تطور الصناعات التحويلية في العراق.
3. بيان مخاطر الاقتصاد الريعي في العراق وأثارة على مستقبل الاقتصاد في البلد.
4. تقديم مجموعة من المقترحات التي قد تساهم في معالجة التحديات التي تواجهها "الصناعات التحويلية".

- خامســاً :- منهـــــج البحث :-

يعتمد البحث على المنهج الوصفـــي التحليلـــي باعتباره أحد مناهج البحث العلمي، والتي تظهر واقع المتغيرات المؤثرة في القطاع المراد دراسته، وقد اعتمد على تقارير وإحصاءات وزارة التخطيط، مديرية الاحصاء الصناعي، وعلى البيانات المتعلقة بتطوير "الصناعات التحويلية" في العراق خلال المدة 2003 – 2014، فضلاً عن التقارير والبيانات التي تصدر من الجهات الرسمية خلال مدة البحث.

- سادســاً :- خطـــــة البحث :-

قسم البحث على أربعة مباحث ركز المبحث الأول على واقع "الصناعات التحويلية" في العراق، وتناول المبحث الثاني التأصيل النظري للاقتصاد الريعي في العراق، وأستعرض المبحث الثالث الاستراتيجية الصناعية المستقبلية، وأخيراً جاء المبحث الرابع بالخاتمة بما تتضمن من الاستنتاجات والحلول المقترحة للبحث التي توصل اليها الباحثين. وكالآتي :

المبحث الاول/ واقع ×الصناعات التحويلية÷ في العراق

- أولاً :- المراحـــل التي مرت بها ×الصناعات التحويلية÷ في العراق :-

امتلك العراق صناعات مشهورة وذات سمعة جيدة وحظيت بالمقبولية لدى المجتمع العراقي، وكانت الخطط الاقتصادية آنذاك تنصب على بلوغ نسبة مساهمة "الصناعات التحويلية" الى 30% من اجمالي الناتج المحلي، إذ مثل عقد السبعينيات من القرن الماضي نقطة تحول في هيكل الاقتصاد العراقي، من خلال تطور قطاع الصناعات الاستخراجية على حساب بقية القطاعات الاخرى في نسبة مساهمته في القطاعات السلعية في تكوين الناتج الاجمالي العراقي من 67% خلال المدة (1973-1976) الى نسبة 76% خلال المدة (1977-1980)، في مقابل تراجع نسبة مساهمة "الصناعات التحويلية" في الناتج من 10% الى نسبة 8% للمدد الزمنية نفسها.

أما في الثمانينيات فقد تغيرت نسبة المساهمة لحساب "الصناعات التحويلية" بعد تراجع وانخفاض الصناعات الاستخراجية بسبب الحرب (العراقية ـ الايرانية)، فضلاً عن انخفاض اسعار النفط الخام الى 10 دولارات للبرميل الواحد، واستمر الحال نفسه في عقد التسعينيات وذلك بسبب توقف الصادرات النفطية تماماً نتيجة العقوبات الدولية تجاه العراق وبالأخص خلال المدة (1991-1995)، وفي الوقت ذاته تصاعدت الاهمية النسبية الى قطاع الصناعة والزراعة والغابات والصيد وسجل هذا القطاع نسبة تبلغ حوالي 73 % من اجمالي الناتج المحلي نتيجة الدعم الذي كان يقوم به المسؤولون لمواجهة تلك العقوبات، وتراجعت هذه النسبة بعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء(Oil For Food) عام 1996، لهذا نبين بان القطاعات السلعية ومساهمتها في اجمالي الناتج المحلي لم تأخذ مسارها الطبيعي في النمو، بل ارتبطت تلك المساهمة بالظروف والمتغيرات التي كان العراق يعيشها خلال المدة (1973 – 2003)، وفي عام 2003 شهد الهيكل الاقتصادي للعراق موعد اخر من الخراب والتدمير، من خلال نهب المعدات والآلات والمعامل بشكل عام، في ظل غياب منظور صحيح للإصلاح الاقتصادي، (Falah K, 2004: 5-8).

ومن ثم اتخذت مجموعة من الاجراءات الانعاشية في ظل فترة ادارة الحاكم المدني للعراق (بول بريمر) والبدء في صفحة من التغيير في هيكل النظام الاقتصادي القائم على المركزية في التخطيط الى فلسفة اقتصاد السوق، ونتيجة لذلك شكلت هيئة لدراسة وخصخصة المنشآت الصناعية في العراق في عام 2004 إلا انها تراجعت عن ذلك بعد التحذيرات من البنك الدولي من الاثار الاجتماعية الناتجة عن خصخصة نحو (159) منشأة صناعية حكومية. وأسهمت العديد من العوامل في تدهور الصناعة العراقية سيما بعد اعتماد نهج سياسة الباب المفتوح على صعيد التجارة الخارجية، من خلال اغراق السوق العراقية بالعديد من السلع من كافة دول العالم وأحياناً من منشئ غير معروفة، فضلاً عن عدم مراعاة حماية الانتاج المحلي او الزبون العراقي، وبلوغ "الصناعات التحويلية" رمقها الاخير كان سبب هذه العشوائية، ومن ثم جاءت القشة التي قصمت ظهر البعير من خلال الانخفاض الكبير في سعر النفط الخام في الربع الاخير من عام 2014، ناهيك عن استفحال الفساد المالي والاداري في كافة الوزارات العراقية.

مما أوصل ذلك الى دخول الصناعة العراقية مرحلة اللاوفورات في الحجم (Diseconomies Of Scale) ، والتي تعني الزيادة في التكاليف الكلية، إضافة الى ذلك ومنذ مدة، بدأ العراق يخسر الخبرات الماهرة واصحاب رؤوس الاموال من القطاع الخاص وفي كافة الاختصاصات بسبب الحروب او الهجرة او حتى قلة الدعم المادي، وهذا المشهد الفوضوي للصناعات التحويلية في العراق، يمكن تلخيص أسبابه كالآتي: (AL_Mashhadani and AL_ Tohma, 2014: 137).

1. تزايد أعداد القوى العاملة في مختلف الصناعات ما بعد عام 2003 بالشكل الذي اصبح من المستحيل ان تتفوق الايرادات الكلية على التكاليف الكلية او حتى ان يتساوى (TC=TR).

2. انتشار البيروقراطية في ادارة معظم المنشآت بسبب المحاصصة السياسية، فضلاً عن تنوع الولاءات السياسية في المنشأة الواحدة.

3. تقادم معظم رأس المال المادي الصناعي، بسبب الحروب والعقوبات الدولية المتتالية وما تلا من التدمير وسرقة للمنشآت.

4. صعوبة معالجة المشاكل التخصصية والادارية او عدم قدرة المنشأة الصناعية القيام بالتنسيق بين العمليات الانتاجية في المنشأة (AL_njar and Kazem, 2017: 14).

- **ثانيـــاً** :- **المؤشـــرات الخاصة بـ ×الصناعات التحويلية÷ للمدة** (2003 – 2014) :-

يمكن بيان مجموعة من المؤشرات الخاصة بـ "الصناعات التحويلية" وهي كالآتي :

1. مؤشرات الصناعة التحويلية حسب القطاع الصناعي للمدة (2003-2014) :-

مؤشر "الصناعات التحويلية" حسب القطاع الصناعي يعد من المؤشرات المهمة والتي تعطي نظرة جيدة لطبيعة هذه الصناعات، والعوامل المؤثرة في تطوير هذه الصناعات والعقبات التي تواجهها، إذ تختلف هذه القطاعات حسب القطاع الذي تنتمي اليه وتصنف الى (القطاع العام، القطاع المختلط ، القطاع الخاص)، ويلاحظ أن هناك تباين في نمو هذه الصناعات خلال السنوات (2003 - 2014)، وكما هو مبين في الجدول (1).

جدول (1)

مؤشرات الصناعة التحويلية حسب القطاع الصناعي للمدة (2003-2014)

السنة	منشآت القطاع العام	منشآت القطاع المختلط	منشآت القطاع الخاص	المجموع
2003	60	16	375	451
2004	73	13	403	489
2005	69	13	370	452
2006	67	10	334	411
2007	72	10	341	423
2008	84	11	392	487
2009	83	12	400	495
2010	83	11	406	500
2011	85	12	449	546
2012	88	12	486	586
2013	90	12	491	593
2014	89	11	497	597

- Source: Iraqi Ministry of Planning, Directorate of Industrial Statistics.

ويمكن بيان التغيرات التي طرأت على أعداد المؤسسات الصناعية ضمن قطاعات "الصناعات التحويلية" من خلال الجدول (1) وكالآتي :

أ- منشآت القطاع العام : احتلت منشآت القطاع العام المرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت في مختلف القطاعات الصناعية، إذ بلغ عدد المنشآت في القطاع العام في العراق في عام (2003) بحدود (60) منشأة، وسبب انخفاض هذا العدد هو الحرب التي مرت على العراق، ومن ثم تباينت في الارتفاع والانخفاض بسبب الاحداث التي مرت بها البلد ما بين (2004 – 2014).

ب- منشآت القطاع المختلط : احتل قطاع المنشآت المختلطة في المرتبة الثالثة، إذ بلغ عدد المنشآت في عام (2003) بحدود (16)، من ثم بدأ هذا العدد في الانخفاض بسبب عدم الوعي وغياب التعليمات الخاصة بهذا نوع من المنشآت، وغياب الثقة بين الطرفين، ففي عام (2014) بلغ العدد (11).

ت- منشآت القطاع الخاص : احتل قطاع المنشآت الصناعية الخاصة في المرتبة الاولى، إذ بلغ عددها في عام (2003) بحدود (375) منشأة، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع بقية القطاعات الصناعية، وأخذ العدد في التناقص للمدة بين (2004 - 2006) بسبب الاحداث التي مرت على البلد، ويلاحظ تزايد هذا النوع من المنشآت، ففي عام (2014) بلغ عددها (497) منشأة.

2. مؤشرات عدد العاملين في المنشآت الصناعية التحويلية للمدة (2003-2014) :-

تعد دراسة هذه المؤشرات ذات اهمية كبيرة في "الصناعات التحويلية" والتي تدل على حجم الانشطة الاقتصادية في القطاع الصناعي، ويمكن بيان العديد من التغيرات التي طرأت على اعداد العاملين في مختلف احجام المنشآت، وتقسم المنشآت الصناعية الى، منشآت كبيرة الحجم التي تستخدم (30) عامل فأكثر، ومنشآت متوسطة الحجم والتي تستخدم (10-29) عاملاً، ومنشآت صغيرة الحجم والتي تستخدم (1-9) عاملاً، ويمكن توضيح هذه المؤشرات في الجدول (2).

الجدول (2)
عدد العاملين في المنشآت الصناعية التحويلية للمدة (2003-2014)

السنة	عدد العاملين في المؤسسات الكبيرة	عدد العاملين في المؤسسات المتوسطة	عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة	المجموع
2003	109	1407	21020	22536
2004	143	1668	21413	23224
2005	143	1397	11302	12842
2006	166	960	14018	15144
2007	172	1117	18032	19321
2008	190	-------	-------	--------
2009	194	871	10102	11167
2010	189	923	11536	12648
2011	186	2431	55739	58356
2012	188	2561	57638	60387
2013	191	2601	58911	61703
2014	193	2523	59008	61724

- Source: Iraqi Ministry of Planning, Directorate of Industrial Statistics.

*** (--------) لم يصدر لانشغال وزارة التخطيط في التعداد.**

من خلال البيانات في الجدول (2) يمكن تتبع التطورات التي حدثت على اعداد العاملين في مختلف المؤسسات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم، وهي كالآتي :

أ- عدد العاملين في المنشآت الكبيرة : بلغ عدد العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة في عام (2003) بحدود (109) الف عامل، وأخذ هذا العدد في الارتفاع باستثناء عامي (2010) (2011)، ويرجع سبب هذا الانخفاض الى عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم ارتفع العدد الى (193) في عام (2014).

ب- عدد العاملين في المنشآت المتوسطة : بلغ عدد العاملين في المنشآت الصناعية المتوسطة في عام (2003) بحدود (1407) الف عاملاً، وأخذ هذا العدد في التباين والتذبذب بشكل كبير وكما هو ملاحظ ففي عام (2006) انخفض عدد العاملين في المنشآت المتوسطة بلغ عدد العاملين بحدود (960) الف عامل، بسبب تدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية، وبلغ العدد في عام (2014) بحدود (2523) عامل.

ت- عدد العاملين في المنشآت الصغيرة : بلغ عدد العاملين في المنشآت الصناعية الصغيرة في عام (2003) بحدود (21020) عامل، وأخذ هذا العدد في الانخفاض خصوصاً في عام (2005) إذ بلغ عددهم بحدود (11302) عامل، بسبب الظروف الامنية والاقتصادية، ومن ثم تباينت هذا العدد في الانخفاض والارتفاع، وارتفع هذا العدد في عام (2011) بشكل ملحوظ حيث بلغ عددهم (55739) عامل.

من خلال البيانات اعلاه يلاحظ تواضع مساهمة قطاع "الصناعات التحويلية" في استيعاب وتشغيل ايدي العاملة، نظراً لتقادم وتخلف القطاع الصناعي، فضلاً عن عدم توفر المنشآت الصناعية القادرة على استيعاب الايدي العاملة.

3. مؤشرات عدد المصانع والعاملين ومدى مساهمة الصناعة في الناتج المحلي للمدة (2003-2014):-

يحظى مؤشر استيعاب المشتغلين في الصناعات التحويلية بأهمية كبيرة في الاقتصاد لأنه يمثل الدخل الذي يحصل عليه الفرد نتيجة مساهمته في العملية الانتاجية، وكذلك يعد مؤشر رئيسي للتعبير عن المستوى المعاشي للفرد، كما تبرز أهميته من خلال بيان مدى مساهمة "الصناعات التحويلية" في الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن توضيح هذه نسب كما في الجدول (3).

الجدول (3)
مؤشرات عدد المصانع والعاملين ومدى مساهمة الصناعة في الناتج المحلي للمدة (2003-2014)

ت	السنوات	عدد المصانع في مختلف القطاعات	عدد العاملين في "الصناعات التحويلية"	نسبة مساهمة "الصناعات التحويلية" بالناتج المحلي الاجمالي.
1	2003	17929	22536	% 1.4
2	2004	17599	23224	% 1.8
3	2005	10088	12842	% 1.2
4	2006	11620	15144	% 1.4
5	2007	13406	19321	% 1.7
6	2008	-------	-------	------
7	2009	10835	11167	% 1.8
8	2010	11687	12648	% 1.7
9	2011	47986	58356	% 2
10	2012	49272	60387	% 1.9
11	2013	51331	62117	% 2
12	2014	49110	59631	% 2.1

- Source: Iraqi Ministry of Planning, Directorate of Industrial Statistics.

* (--------) لم يصدر لانشغال وزارة التخطيط في التعداد.

بناءً على البيانات الواردة في الجدول (3) يمكن توضيح مجموعة من المؤشرات الخاصة بمساهمة "الصناعات التحويلية" بالناتج الاجمالي، وهي كالآتي:

أ- عدد المصانع في مختلف القطاعات : بلغ عدد المصانع في مختلف القطاعات الصناعية في عام (2003) بحدود (17929) مصنع، وانخفض هذا العدد في عام (2005)، بسبب الظروف الامنية والسياسية، ومن ثم تباين هذا العدد في الانخفاض والارتفاع، وأرتفع العدد من عام (2011) الى عام (2013) إذ بلغ عدد المصانع بحدود (51331) مصنع.

ب- عدد العاملين في "الصناعات التحويلية" : شهدت المدة (2003 – 2014) تذبذباً في اعداد العاملين إذ بلغ عدد العاملين في كافة "الصناعات التحويلية" في عام (2003) بحدود (22536) عامل، وشهد هذا العدد انخفاض كبير في عامي (2005) و (2009)، ومن ثم ارتفع العدد ما بين عامي (2011) و (2013)، وانخفض في العام (2014).

ت- نسبة مساهمة "الصناعات التحويلية" بالناتج المحلي الاجمالي : بلغت نسبة مساهمة "الصناعات التحويلية" في الناتج الاجمالي المحلي بنسبة (1.4 %) في العام (2003)، وتباينت هذه النسبة في الارتفاع والانخفاض بين عامي (2004-2010)، من ثم بدأت هذه النسبة في الارتفاع بشكل بسيط الى حين بلوغها (2.1 %) في عام (2014).

يلاحظ من نسب مساهمة "الصناعات التحويلية" في الناتج الاجمالي بأنها نسب متواضعة جداً، والسبب في ذلك عدم الاهتمام الكافي بهذا القطاع، وعدم استغلال الموارد الاولية المتواجدة في العراق.

المبحث الثاني / الاقتصـــاد الريعـــي في العـــراق

- أولاً :- مظاهر الاقتصاد الريعي في العراق :-

الاقتصاد الريعي يعني اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل، وهذا المصدر في الغالب يكون طبيعياً ليس بحاجة إلى أساليب وآليات إنتاج معقدة سواء كانت مادية أو فكرية كالغاز أو النفط، من خلال سيطرة الدولة على هذا المصدر، وتحتكر الدولة مشروعية امتلاكه فضلاً عن مشروعية توزيعه ومشروعيه بيعه، ويعرف الريع لغة تعني "النماء والزيادة ويقال أرض مريعة أي مخصبة" (AL_Janabi, 2013: 7).

ويعد العراق من الدول الريعية التي يعتمد اقتصادها على النفط اعتماداً كلياً في سد احتياجاته، ويشير هذا الأمر بشكل رئيسي الى خطورة الوضع ليس بالنسبة للعراق فقط، بل لكل الدول التي أصبحت معتمدة في إعداد برامجها وخططها على النفط في ظل التراجع الحاد في أسعار النفط, نتيجة لأسباب اقتصادية وسياسية من جهة, فضلاً عن عدم الاستفادة من الوفرة المالية التي تحققت من الارتفاع المفرط في اسعار النفط في السنوات

الاخيرة، وعدم استغلالها في بناء قاعدة قوية تسهم إسهاماً فاعلاً في رفد الناتج المحلي الإجمالي بمصادر مالية مختلفة وتجعله بعيداً عن مخاطر الانخفاض من جهة اخرى (AL_Shammari, 2010: 8).

أن الاعتماد على الاقتصاد الريعي يؤدي الى ضعف هياكل الانتاج المحلي خارج القطاع النفطي في البلد، وهو ما يلاحظ من خلال نسب مساهمة النفط في الناتج المحلي الكلي للبلد والذي يقدر بحوالي (90 %) من مجموع الصادرات في البلد، فضلاً عن ارتفاع عدد العاملين في القطاعات غير النفطية والتي لا تساهم الا بجزء محدود في الناتج الاجمالي، مقارنة بعدد العاملين في القطاع النفطي الذي يعد منخفض جداً، إذ يبلغ عدد العاملين في القطاع النفطي بنسبة (1 %) من اجمالي العاملين في حين يعد هذا القطاع المولد الاكبر للدخل (wshkah, 2015:14).

الاعتماد الكبير يقع على "الإيرادات النفطية" في تمويل المستلزمات والانفاق الحكومي عن طريق نسبة مساهمة هذه الايرادات في الناتج الاجمالي مقارنة بالإيرادات غير النفطية في تمويل الايرادات العامة، إذ ساندت الايرادات الناتجة من النفط اعداداً متزايدة من العاملين في اجهزة الدولة، والذي يتسم معظمهم بضعف المبادرة، فضلاً عن انتشار الممارسات والاساليب غير الديمقراطية، والاستقلال المالي غير المجدي (Yasir, 2013: 7).

يمكن القول ان العراق يعتمد بشكل كبير على "الإيرادات النفطية" في تغطية الانفاق الحكومي، وهو ما يمثل مشكلة وتشوهاً في الهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة، كما يتطلب معالجتها مواجهة التحديات والظروف الاقتصادية المستقبلية.

- ثانياً :- مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي :-

يبين الجدول (4) مدى مساهمة "الإيرادات النفطية" والايرادات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي لإيرادات الدولة خلال المدة (2003-2014)، ويتبين ان الموازنة العامة للبلد تعتمد كلياً على "الإيرادات النفطية" إذ بلغت نسبة "الإيرادات النفطية" في سنة (2003) ما يقارب (91.74 %) من اجمالي الموازنة العامة، مقارنة بنسبة (8.26 %) من الايرادات غير النفطية وهي نسبة ضئيلة جداً، وتباينت هذه النسبة بشكل ملحوظ، واستمرت نسبة الايرادات غير النفطية في الانخفاض بشكل كبير، بالمقابل استمرت نسبة "الإيرادات النفطية" في الارتفاع، مع انخفاض بسيط في عام (2009) ومن ثم بدأت النسبة بالارتفاع تدريجياً بشكل بسيط، إذ بلغت في عام (2014) حوالي (126730118) وبنسبة (93.87 %)، مقابل نسبة (6.13 %) من الايرادات غير النفطية.

الجدول (4) (*)

مساهمة "الإيرادات النفطية" وغير النفطية واجمالي الايرادات العامة للمدة (2003 – 2014) / مليون دينار عراقي

السنة	"الإيرادات النفطية"	النسبة %	الايرادات غير النفطية	النسبة %	اجمالي الايرادات
2003	23100651	91.74	304162	8.26	23404813
2004	32593011	98.80	395839	1.20	32988850
2005	39448514	97.55	987226	2.44	40435740
2006	46873201	95.55	2182344	4.45	49055545
2007	51949251	94.51	3015599	5.49	54964850
2008	76297027	94.61	4344014	5.39	80641041
2009	50190202	90.85	5053324	9.15	55243526
2010	63594168	90.61	6584055	9.38	70178223
2011	103061762	94.71	5745628	5.29	10880390
2012	113261660	92.91	8491057	7.09	119817223
2013	111078990	93.11	8217673	6.89	119296663
2014	126730118	93.87	8325119	6.13	135055237

Source: Abd_AL and Al-Shaibani, Aayad of Abdul-Ridha, Adnan Kazim Jabbar, 2016, rentier economy and its impact in building the state of Iraq and its power, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, p. 284.

(*)Report about Iraqi oil, issued by the Iraqi Ministry of Oil.

المبحث الثالث / الاستراتيجيـــة الصناعيـــة المستقبليـــة

- أولاً :- إصلاح وتأهيل المؤسسات ×الصناعات التحويلية÷ :-

يتحمل القائمين على الصناعة العراقية العديد من المهام الثقيلة لإصلاح وتأهيل وإنقاذ ما يمكن انقاذه من الصناعة، سيما بعد تزايد الاحتجاجات العمالية المطالبة بأجورها ورواتبها الشهرية المتأخرة، حتى تستطيع الدولة أعادة الاوضاع الى مسارها الصحيح، فبعد بلوغ مرحلة الغلة المتناقصة للدوال الإنتاجية للصناعات العراقية، يمكن ادراج مجموعة من المقترحات لصناع القرار في المستقبل في هذا الاتجاه :

1. تدريب وتطوير وتنمية الملاكات الماهرة في العراق وخارجه لمجاراة التطور في التكنولوجيا الحديثة في العالم.
2. دراسة امكانية دمج وتوئمة بعض الصناعات العراقية مع مثيلاتها في الدول الاخرى، والعمل على نقل والاستفادة من المعرفة والتكنولوجيا في هذه الصناعات التي يفتقر لها العراق، فضلاً عن ان هناك أمكانية في السوق المحلية لاستيعاب السلع المنتجة من جهة اخرى.
3. أحاله مجموعة من العاملين الى التقاعد المبكر وخصوصاً العمالة غير الماهرة والتي لا تستطيع ان تضيف إيراداً حدياً (Marginal Revenue) مساوياً الى التكلفة الحدية(Marginal Cost) ويمثل هؤلاء اعداداً كبيرة من حجم العمالة في الصناعة العراقية.
4. للتخلص من الضغوطات والتحديات الهائلة التي تتعرض لها الصناعة العراقية، ينبغي البدء في تجزئة الوحدات الانتاجية القائمة الى وحدات ذات سرعات انتاجية كبيرة تقوم بالعمليات نفسها قبل ظهور حالة اللاوفورات.
5. ينبغي ألزام المؤسسات والوزارات الحكومية بشراء المنتج المحلي، فهناك بعض المنتجات المحلية تضاهي ما يستورد من الخارج، واتخاذ الاجراءات اللازمة للتخلص من الفساد الذي يشوب هذه العملية.
6. اقامة الانشطة والندوات التي تدعو الى توعية اشراك الفرد في دعم المنتج المحلي على اعتبار ان الحس الوطني يعد واحداً من حجج الحماية التجارية، وعلى ان يبدأ تطبيقه من قبل العاملين انفسهم في الصناعة العراقية، وحبذا لو يتم تعريف الطلبة بأهمية تلك التنمية الاقتصادية للبلد وفي كافة المراحل الدراسية.
7. تفعيل دور جهاز التقييس والسيطرة النوعية لحماية المنتوج المحلي من جهة ووضع الاجراءات الملائمة لمكافحة ظاهرة الاغراق السلعي من كافة الدول من جهة اخرى.
8. خصخصة الصناعات الناجحة لمنع انتقال العدوى الى هذه الصناعات، وينبغي اعطاء الأولوية في هذه العملية الى العاملين في هذه ألصناعات.

- ثانياً :- تطبيق الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الاجانب والمحليين :-

العمل على إنشاء شركات صناعية برأس مال مشترك بين القطاعين الخاص والعام بأساليب وطرق المشاركة المتنوعة، من خلال التركيز على الأنشطة التي تستثمر قاعدة الموارد الطبيعية، والعمل على بناء بنية تحتية والاستغلال الامثل للثروات المعدنية، والطاقات المتجددة، والعمل على استغلال الطاقات البتروكيمياوية، والاسمدة النيتروجينية، والأسمدة والصلب والحديد والطابوق والاسمنت والألمنيوم، والتي تتصف بقيمة تنافسية ومضافة أو تصديرية، وهي موارد مهمة كافة المستثمرين الاجانب والمحليين، وربط هذه المشاريع والشراكات بمجموعات من الصناعات المحلية لمد المواد الاولية والتكميلية، وبالتالي تشكل قطاع من "الصناعات التحويلية" المستقبلية المرغوبة، وتوظيف هذه الصناعات في المحافظات الغنية بالمواد الاولية، ويمكن توضيح الإطار الزمني لهدف تشجيع الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء ضمن الخطة المستقبلية، كما موضح في الجدول (5).

جدول (5)
المراحل الزمنية لهدف تشجيع الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الآخرين والمحليين

الهدف	2020 – 2016	2025-2021	2030-2026
تشجيع الشركات الاستراتيجية مع المستثمرين المحليين الاجانب.	تحقيق قفزة نوعية في الأداء ومحاولة الحصول على التكنولوجية كجزء من عملية أعادة الهيكلة القائمة لشركات القطاع العام	العمل على أنشاء 25 منشاة كبيرة، كثيفة الطاقة في مجالات التصنيع الموارد المعدنية، الكيمياويات والصناعات الهندسية.	أنشاء 200 منشاة كبيرة إضافية كثيفة الطاقة في نفس المجالات والتي يتوفر فيها فرصة العمل.

Source: Ministry of Industry and Minerals, Planning Department, research paper, 2011.

المبحث الرابـــع / الاستنتاجات والتوصيات

- أولاً :- الاستنتاجـــات :-

1. لم تكن مساهمات مؤشرات الصناعة التحويلية في تطوير الاقتصاد العراقي لم تكن بالمستوى المطلوب في كافة السنوات المحصورة بين (2003 – 2014)، ولهذا السبب يعد العراق الاقل نمواً في العالم.
2. ارتفاع مساهمة ايرادات النفط في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2003-2014)، وان النفط يمثل الممول الرئيس للموازنة العامة للعراق، اذ بلغت "الإيرادات النفطية" ما نسبته (94%) خلال المدة انفاً الذكر، مقارنة بنسبة (6 %) أو أقل من الايرادات غير النفطية وهو ما ينذر بمشاكل جمه قد تصيب هيكل الاقتصاد العراقي في المستقبل في حال عدم استغلال اسعار النفط الحالية.
3. تعد المشاكل والاختلالات الهيكلية التي اصابت المفاصل الاساسية لقطاع "الصناعات التحويلية" من أهم الاسباب التي تدعت الى تبني انشطة وعمليات الاصلاح الاقتصادي.
4. تشير الدلائل الى أن الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً، ويتبين ذلك من خلال ارتفاع مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي.
5. واجة قطاع "الصناعات التحويلية" في العراق تحديات ومشاكل عديده، والتي حالت دون تقدم هذا القطاع، ومع ذلك هناك العديد من بوادر الامل والعوامل المشجعة لإيجاد صناعات تحويلية متطورة وفعالة مستقبلاً.
6. لم يساهم المناخ الاستثماري في العراق في جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، بسبب ضعف الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، فضلاً عن عدم توافر البنى التحتية الاقتصادية التي تشجع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى المشاريع الصناعية.
7. ضعف مستوى التعليم والتدريب، وعدم الربط بين التعليم ومتطلبات التنمية الصناعية ومتطلبات سوق العمل، فضلاً عن عدم وجود سياسة واضحة ومفهومة لنقل التكنولوجيا والمعرفة وتوطينها في العراق.
8. ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والتجارية والمالية والاستثمارية من جهة، ومن جهة أخرى السياسة الصناعية، قد أثر سلباً على الواقع الصناعي في البلاد.

- ثانياً :- التوصيـــات :-

1. ينبغي تشجيع القطاع المحلي والعربي والاجنبي على الاستثمار في العراق وخصوصاً في المشاريع الصناعية عن طريق تبني سياسات جديدة للترويج والاستثمار.
2. تبني صناديق الثروة السيادية على غرار التجارب الدولية، لما جنته على هذه الدول من منافع اجتماعية واقتصادية، والتي انعكست على حالة الرفاه، فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي والسياسي نتيجة لتنويع الريع على المواطنين.
3. التوجه الحقيقي والجدي لاستثمار ما يتمتع به العراق من ثروات وامكانيات زراعية واقتصادية وخدمية وسياحية ليكون مصدراً مهماً اساسياً من مصادر تنويع الريع وعدم الاعتماد على النفط.
4. ضرورة تبني مشاركة اقتصادي البلد لسياسات الإصلاح المالي والاقتصادي في وضع السياسات الاقتصادية والصناعية المطلوبة، لأنهم يمتلكون المعلومات المهمة عن طبيعة التحديات والمشاكل التي يعاني منها البلد، فضلاً عن مهاراتهم وقدرتهم في تحديد أولويات الأهداف والتوقيتات المناسبة لها.

5. تشجيع العمل في القطاع الخاص الأجنبي والعربي والمحلي على الاستثمار في المشاريع الصناعية عن طريق تبني سياسة جديدة للترويج للاستثمار، وابراز الفرص الاستثمارية المتاحة للاستثمار في العراق، فضلاً عن توفير المناطق الصناعية اللازمة، وكافة الحوافز التي من شأنها العمل على جذب الاستثمار في المشاريع "الصناعات التحويلية" في البلاد.
6. تطوير وتنمية البنية التحتية للاقتصاد التي تخدم قطاع الصناعة الوطنية، والعمل على أعداد قاعدة بيانات تخدم قطاع الصناعة التحويلية، وتطوير المعرفة التكنولوجية المستخدمة في عمليات الانتاج.
7. العمل على خلق فرص للشراكة الاقتصادية بين الشركات الصناعة الأجنبية والشركات الصناعية الوطنية، بما يعزز الاستثمار الصناعي في الشركات الصناعية الوطنية.

- قائمـــــة المصـــــادر :-

1. Falah K. Ali Alrubaie, (2004), "An Evaluation to Industrial Development in Iraq "During 1975-1990", Munich Personal RePEc Archive, No. 8331, posted 19.
2. Ahmed Ismail Al_Mashhadani, and Haider Hussein Al_Tohma, 2014, The Role of Monetary Policy in Achieving Monetary Stability in the Iraqi Economy for the period 2003-2009, Iraqi Journal of Economic Sciences, Volume 10, No. 33.
3. Yahya Ghani Al_Najjar and Riyadh Jawad Kazem, 2017, The Reality of Manufacturing Industry in Iraq and the Strategies for its Promotion, Baghdad University College Journal for University Economic Sciences, Issue No. 50.
4. Al_Janabi, Adnan, 2013, The Rentier and Dictatorship State, First Edition, Iraqi Studies, Baghdad.
5. Al_Shammari, Mayeh Shabib, 2010, Diagnosis of the Dutch disease and the fundamentals of rentier economy reform in Iraq, Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Kufa, Volume 3, No. 15.
6. Wshkah, Haider Shalab, 2015, Oil Revenues in Iraq and the Possibilities of Using it in Economic Diversification, Unpublished Master Thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University.
7. Yasser, Saleh, 2013, rentier system and building democracy (impossible bilateralism, the case of Iraq), Friedrich Foundation, Baghdad.
8. Abd_AL and Al-Shaibani, Aayad of Abdul-Ridha, Adnan Kazim Jabbar, 2016, rentier economy and its impact in building the state of Iraq and its power, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies.

9. Ministry of Industry and Minerals, Planning Department, research paper, 2011.
10. Report about Iraqi oil, issued by the Iraqi Ministry of Oil.
11. Iraqi Ministry of Planning, Directorate of Industrial Statistics.

The reality of manufacturing industries and ways to reduce the rent economy in Iraq (Future Vision)

Lecturer Bahaa Anwer Habash	Lecturer Shihab Ahmed Ismael	Lecturer Ziad Ezzeldien Taha
College Administration and Economics	College Administration and Economics	College Administration and Economics
Tikrit University	Tikrit University	Tikrit University
bahaa111@tu.edu.iq	Shehab81@tu.edu.iq	Ziad2015@tu.edu.iq

Received :19/6/2019 Accepted :7/10/2019 Published :April / 2020

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract

Manufacturing industries are at the beginning of the thinking of those who put economic policies in developed countries and also more in developing countries, where manufacturing is the engine of industrial and economic development through its performance and its effective role in the formation of GDP, as well as the great advantages that characterize this sector and affect Largely on sustainable development, as well as its importance in its influential role in protecting national industry through increased exports and reduced imports.

Iraq is one of the countries that rely on its oil economy to rely entirely on the provision of needs and requirements of the state, and this indicates the seriousness of the economic situation not only for Iraq, but for all countries that have become dependent on oil in the preparation of its programs and plans in light of the sharp decline in oil prices, As a result of political and economic reasons, and the lack of exploitation of the financial abundance achieved by the excessive rise in oil prices in recent years.

The importance of the research comes from the importance of the subject of manufacturing industries in Iraq, as well as in trying to find a way to reduce the rent economy, which depends heavily on the state. The research presented a set of conclusions, the most important of which was that the contributions of manufacturing indicators in the development of the Iraqi economy were not at the required level in all the years between 2003 and 2014, Which is why Iraq is the least developed in the world. The research also recommended that the local, Arab and foreign sectors should be encouraged to invest in Iraq, especially in industrial projects, by adopting new policies for promotion and investment.

Key words / **The reality of manufacturing industries**